فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 13 ديسمبر 2018

1993

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير المالية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي بخصوص التسميات التي قمتم بها على راس المؤسسات المصادرة

سيدي،
بعد ان اكدتم خلال مناقشة ميزانية وزارة المالية انكم قمتم بتعيين مسؤولين على راس المؤسسات المصادرة من بين اطارات وزارة المالية وادارة الجباية وهيئات الرقابة العمومية، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :

1/ قائمة في الاشخاص الذين تمت تسميتهم على راس المؤسسات المصادرة،
2/ اختصاصاتهم والمصالح التي ينتمون اليها،
3/ وضعيتهم المهنية (مباشرون ام متقاعدون)،
4/ الاجور والامتيازات التي يتقاضونها،
5/ الخطط التي شغلوها قبل تسميتهم على راس المؤسسات المصادرة.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 28 ماي 2018

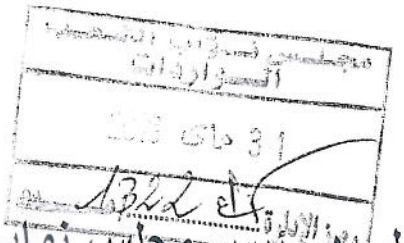

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير المالية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص تخريب وتفليس الشركات المصادرة وتعيين اشخاص في وضعية تضارب مصالح وموظفين عموميين من فاقدي الاهلية على راسها والاضرار بالوظيفة العمومية

سيدي،

تم التعامل مع الشركات المصادرة من قبل الحكومة كجسم غريب عن مؤسسات الدولة. فقد تم تعيين الاحباب والاصحاب على راسها من فاقدي الاهلية المهنية من الموظفين العموميين المباشرين والمتقاعدين وغيرهم من الاشخاص لكي يحسنوا وضعيتهم المادية ويتقاضوا دون مبرر اجورا خيالية على حسابها، الشيء الذي ادى الى تخريب اغلبها واندثارها والحال انه كان من المفروض التفويت فيها حتى لا تتحول الى غنيمة يتمعش منها الفاسدون. تلك الشركات المنهكة التي تم التمعش من مواردها من قبل بعض الموظفين العموميين بما في ذلك المتقاعدين منهم من الاحباب والاصحاب في اطار مكافات فاسدة ومشبوهة تستلزم فتح تحقيق من قبلكم. يكفي التعرف على هوية الموظفين العموميين المنتمين لبعض الوزارات الغارقة في الفساد حتى النخاع والذين تم تنصيبهم على شركات مصادرة ليس لها أي نشاط اقتصادي مقابل اجور مضخمة تتراوح بين 7000 و8000 دينارا شهريا وقد ادى ذلك الى انهاكها واستنزاف مواردها. هؤلاء لا يقومون باي نشاط باستثناء حضور بعض الاجتماعات الفولكلورية والحال انه تم الاتيان بهم من بعض الادارات العامة وهياكل الرقابة العمومية لكي يستغلوا الفرصة ويقبضوا اجورا مضخمة بصفة خيالية على حساب مصالح الخزينة العامة. هل يعقل ان يتم اضعاف هياكل الرقابة والتفقد من خلال تكليف اعوانها من فاقدي الاهلية في مجال التصرف في الشركات التي تمر بصعوبات بالتفرغ للاشراف على شركات مصادرة هي في الحقيقة اشبه بالجثث لا لشيء الا ليحسنوا وضعيتهم المادية من خلال الحصول على اجور مضخمة لا يقبضها حتى الوزراء ؟ فعلى رئيس الحكومة ان يفتح تحقيقا معمقا بخصوص هذه الفضيحة او بالاحرى الجريمة البشعة المرتكبة على مرأى ومسمع الجميع. كما تم تعيين اشخاص على راس شركة الكرامة القابضة في وضعية تضارب مصالح لهم ارتباطات وعلاقات مشبوهة ببعض المجامع واصحاب المؤسسات المعنيين باقتناء المؤسسات والمساهمات المصادرة وقد ساهمت هذه الوضعية في تخريب المؤسسات المصادرة والاضرار بمصالح الخزينة العامة وخير دليل في ذلك الجنايات الخطيرة الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بالاملاك المصادرة.

بالنظر للفساد المشار اليه لماذا لم تبادروا بارجاع الموظفين العموميين المشار اليهم اعلاه الى مواقع عملهم وتفتحوا تحقيقا بخصوص الظروف الفاسدة لتعيينهم على راس الشركات المصادرة وبابعاد الاشخاص الذين هم في وضعية تضارب مصالح وبالتخفيض في الاجور المضخمة والتفويت في المؤسسات المصادرة وباحالة تقرير دائرة المحاسبات الى النيابة العمومية.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

13 فيفري 2019

116

مجلس نواب الشعب
الواردات
3 فيفري 2019
رمز الإدارة E 13 عدد 192

من وزير الماليّة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـوع: حول تعيين موظفين عموميين ومتقاعدين على شركات مصادرة للتصرف فيها

المرجـــع: سؤال كتابـــي صـــادر عن السيـد النائب فيصـــل التبيني بتاريخ2018/05/28 و 2018/12/13.

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي صادر عن **النائب فيصل التبيني** حول تعيين موظفين عموميين ومتقاعدين على شركات مصادرة للتصرف فيها نتشرف بإفادتكم بما يلي:

أوكل الفصل الحادي عشر من المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/07/14 إلى اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة المتكونة من ممثل السيد رئيس الحكومة والسيد وزير العدل والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقاريةوبرئاسة وزيرالمالية،صلاحية تعيين ممثلي الدولة في الجلسات العامة في الشركات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع ومتصرفين ممثلين للدولة في هياكل التصرف والتسيير بتلكالشركات.

ولغاية التسريع في نسق التفويت في الممتلكات المصادرة ومعاضدة ميزانية الدولة توخت اللجنة منهجية تعتمد على رفع التصرف القضائي على الشركات التي يمكن التفويت فيها وتعيين وكلاء أو مديرين عاميين تتمثل مهمتهم الأساسية في إعداد تلك المؤسسات لمرحلة التفويت.

وتبعا لذلك فقد ارتأت اللجنة تعيين موظفين سواء مباشرين أو متقاعدين أو قضاة ماليين أو كفاءات من القطاع الخاص وفق معايير تتعلق بالكفاءة والخبرة ونظافة اليد **يتم تكليفهم بإدارة أكثر من شركة في نفس الوقت بأجر واحد**، علما أن اللجنة تتداول بخصوص التعيينات لثلاثة مترشحين يتم اختيار واحد من بينهم وفق المعايير التي تم ذكرها.

وأثبت هذا التوجه جدواه باعتبار أن اللجنة تمكنت خاصة منذ سنة 2017 من رفع التصرف القضائي عن أكثر من 40 شركة تعمل في قطاعات متعددة وتم إقرار التفويت في 25 شركة منها وهي حاليا في مراحل متفاوتة من تقدم عمليات التفويت.

إلا أنه تجدر الإشارة أن رفع التصرف وإيجاد مسؤولين أكفاء ليست بالعملية الهينة خاصة أمام تردي الوضعية المالية لأغلب الشركات وتراكم الإشكاليات سواء المالية أو القانونية أو الاجتماعية بطريقة لا تضمن للمسؤوليين المعينين ظروف عمل مريحة وإيجاد تمويلات تضمن حتى خلاص أجورهم. وقد نتج عن هذه الوضعية بالبعض من تم اقتراحهم على رأس تلك الشركات على رفض اقتراح التعيين أو التخلي على مهامهم مما اضطر اللجنة على ترك التصرف القضائي لحين إيجاد صيغ للتفويت في حصص الدولة أو إقرار تصفية البعض منها قضائيا.

والسلام

وزير المالية

محمد رضا شلغوم